

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1001
6 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الخامسة والخمسون

٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

تقرير عن أعمال الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة الدائمة

(٢٣-٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير جان - مارك بولغاريس (سويسرا). ولاحظ أن الاجتماع السنوي الثالث للجنة الدائمة ينعقد في وقت مبكر مقارنة بالسنوات الماضية بغية إتاحة المزيد من الوقت للوفود قبل انعقاد الجلسة العامة للجنة التنفيذية لدراسة الوثائق وعقد مشاورات غير رسمية بشأن إعداد مختلف الاستنتاجات والمقررات.

ثانياً - إقرار جدول أعمال الاجتماع الحادي والثلاثين

٢ - أقر جدول أعمال الاجتماع (EC/54/SC/CRP.15).

ثالثاً - اعتماد مشروع التقرير عن الاجتماع الثلاثين

٣ - اعتمد مشروع التقرير عن الاجتماع الثلاثين للجنة الدائمة المعقود في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الوارد في الوثيقة EC/54/SC/CRP.16 بعد إدخال تعديلات على نصه باللغة الفرنسية وفق ما أشارت إليه الأمانة.

رابعاً - البرامج والميزانيات والتمويل

٤ - عرضت نائبة المفوض السامي مقدمة عامة عن البند. واستعرضت بإيجاز عدة جوانب من الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٥ تتعلق برؤية المفوض السامي لتكثيف وإعادة تشكيل دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تأمين الحماية وفي البحث عن حلول دائمة وتنفيذها لا سيما من خلال محافل متعددة الأطراف مثل مبادرة "تكملة الاتفاقية". وفي هذا السياق، سلطت الضوء أيضاً على أهمية إعادة التوطين. وقالت إن هذه الرؤية تشمل الاعتراف بالدور الحاسم الذي يقع على عاتق الشركاء والاقتناع بأنه ينبغي لمفوضية شؤون اللاجئين الاضطلاع بدور حيوي في توفير الخبرة لتحديد مجمل احتياجات اللاجئين وحشد جميع مصادر المساعدة لتلبية الاحتياجات بشكل جماعي. ويتطلب هذا حضوراً عالمياً وزيادة اهتمام الإدارة العليا بالدعوة إلى توفير الحماية القانونية والمادية وهو ما تنعكس آثاره في الميزانية، بما في ذلك ضمان اقتراح استحداث منصب إضافي لمساعد المفوض السامي (للمحماية). كما تشمل الميزانية التخصيص المقترح لمزيد من الموارد البشرية وموارد الأنظمة لمجالات رئيسية أخرى ذات أولوية عالمية بالنسبة للمفوضية. وتم التركيز بشكل خاص عند وضع ميزانية عام ٢٠٠٥ على توفير وإعمال الوسائل الكفيلة بإدامة عدد من عمليات إعادة التوطين الطوعية في أفريقيا.

٥ - وأكدت نائبة المفوض السامي على أن ميزانية المفوضية المقترحة لعام ٢٠٠٥ تمثل حالة ثبات، فهي لا تظهر زيادة حقيقية مقارنة بالعام السابق، كما أكدت على أن الجهود تُواصل لتخفيض عامل الدعم في نسبة تكاليف الدعم إلى مجموع تكاليف البرنامج. ويجري استكشاف إمكانية اتخاذ خطوات أخرى لترشيد وتحسين وتبسيط السياسات والإجراءات والهياكل وآليات الاستجابة الرئيسية وذلك من خلال استعراض جارٍ لطريقة العمل في المقر الرئيسي.

ألف - مستجدات البرامج والميزانيات والتمويل في عام ٢٠٠٤

٦ - عرض المراقب المالي بإيجاز البند الفرعي الأول المتعلق بآخر ما استجد من معلومات بشأن الوضع المالي في عام ٢٠٠٤ كما يرد في الوثيقة EC/54/SC/CRP.17 (والتصويب ١)، التي تؤكد أن الوضع المالي للميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٤ ظل مستقرًا مما أتاح إصدار خطة الالتزامات الخاصة بالربع الرابع دون أي تقليص. ووجه الاهتمام إلى التقدم المحرز في وضع تقارير الأداء المالي من خلال إدراج مستويات الإنفاق الفعلية في العمود ٤ من المرفق ١ من التقرير المتعلق بالمستجدات.

٧ - وعلق مدير شعبة العلاقات الخارجية بالقول إن الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٤ التي تم إقرارها وقدرها ٩٥٤,٤ مليون دولار هي بالفعل أعلى بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة، وقد بلغت بعد إضافة الميزانيات التكميلية التي تمت الموافقة عليها حتى الآن ١,٢ مليار دولار، وهو أعلى رقم تسجله الميزانية منذ عام

١٩٩٦. وعبر عن تقدير المفوضية للدعم الذي تلقتة حتى الآن والذي بلغت قيمته نحو ٨٣٧ مليون دولار وبخاصة تقديرها للمساهمات المتوقعة التي دفعت في وقت مبكر، فضلاً عن تقديرها للمانحين الذين حافظوا على مستوى المساهمات بالعمولات المحلية. كما أن مبادرة "العطاء الصالح للمساعدة الإنسانية" هي موضع ترحيب في هذا الصدد. وأشار المدير إلى جوانب في الميزانية ما زالت تتطلب المزيد من التمويل. ومن جملة ذلك مبلغ ٧٠ مليون دولار في إطار البرنامج السنوي، إلى جانب عدد من الضروريات الملحة للبرامج التكميلية الجاري تنفيذها في بوروندي وفي شرق تشاد/دارفور وجنوب السودان وليبيريا والعراق. ووجه المدير الانتباه إلى الجهود المبذولة لجسر الهوة بين الميزانية المطلوبة والإيرادات المتوقعة لأنشطة المفوضية المقترحة التي أبرز من ضمنها الزيادة المستمرة في نشاط جمع الأموال من القطاع الخاص، إذ تقدّر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٢٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، إلى جانب دلائل التقدم نحو إقامة علاقات شراكة أقوى مع المانحين التقليديين والجدد على أساس نموذج المساهمات بنسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى.

٨- ومع أن العديد من الوفود أعربت عن ارتياحها إزاء وضع التمويل الإيجابي نسبياً وإزاء إدارة المفوضية لميزانية عام ٢٠٠٤، فقد ذكرت بأن تغطية احتياجات الميزانية لا تتسق مع الاحتياجات الإجمالية الحقيقية للاجئين وكررت نداءهما من أجل السير باتجاه وضع ميزانية تقوم على أساس الاحتياجات وكذلك، في رأي البعض، بالموازاة مع التخطيط القائم على أساس الموارد المتاحة. ولقي الترحيب اقتراح تضمين التقرير عن المستجدات معلومات عن النفقات الفعلية، ولكن أحد الوفود استفسر عن الفوارق في معدلات الإنفاق.

٩- قالت نائبة المفوض السامي إن ميزانية عام ٢٠٠٤ قد وضعت في ضوء إدراك ضرورة الأخذ بنهج واقعي في التعامل مع التمويل المتوقع. أما مسألة كيفية أخذ جميع الاحتياجات في الاعتبار فتتصدر الأولويات، والمفوض السامي يعمل على بلورة استراتيجية من خلال استعراض طريقة العمل في المقر الرئيسي يعهد بموجبه إلى ممثلي المفوضية في الميدان مستقبلاً بتقديم الخبرة، كل في البلد الذي يعمل فيه، لتحديد احتياجات اللاجئين الإجمالية وقيادة الجهود الرامية إلى تشجيع جميع الشركاء في البلد على توسيع مشاريعهم الخاصة للمساعدة في تلبية تلك الاحتياجات.

باء- الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي: ملاحظات بشأن المشروع التجريبي

١٠- علق مدير شعبة العلاقات الخارجية باقتضاب على النتائج الأولية للمشروع التجريبي للفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي (الوثيقة EC/54/SC/CRP.18) مؤكداً على أن الميزانية السنوية لم تتأثر سلباً من جراء استحداث الفئة الثانية. بيد أنه طلب من اللجنة، حتى يستطيع اتخاذ قرار عن دراية واطلاع بشأن اقتراح مواصلة العمل بآلية التمويل هذه، أن تبحث إمكانية تمديد الفترة التجريبية من أجل إتاحة الوقت اللازم لمراقبة هذه

التجربة على مدى عام كامل ومناقشة المسألة مرة أخرى في اجتماع اللجنة الدائمة الثاني والثلاثين في آذار/مارس ٢٠٠٥.

١١ - ورغم أنه كان ثمة اتفاق عام على تمديد فترة المشروع التجريبي المتعلق باستعمال الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي، دعت معظم المداخلات مفوضية شؤون اللاجئين إلى الإعداد لإجراء تقييم مستقل للتجربة وبخاصة للمعايير أو المبادئ التوجيهية بشأن الفئة الثانية من الاحتياطي التشغيلي. وشككت بعض الوفود في الحاجة إلى هذه الفئة الثانية أو عبرت عن تفضيلها لاحتياطي تشغيلي واحد موحد. وسأل أحد الوفود، فيما يتصل بالفئة الأولى، عن سبب عدم ورود إشارة إلى تحويل ١٠ ملايين دولار إلى تشاد. وسأل وفد آخر عن سبب عدم ظهور اسم بلده في المرفق السادس بوصفه بلدا مضيفا للاجئين.

جيم - الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٥

١٢ - اقترح الرئيس الانتقال مباشرة إلى الاستماع إلى مداخلات الوفود بشأن هذا البند الفرعي بالنظر إلى أن نائبة المفوض السامي قد عرضت بالفعل الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة للمفوضية لعام ٢٠٠٥ (A/AC.96/992)، بالإضافة التي تتضمن اقتراحا بإنشاء منصب مساعد المفوض السامي (للحماية) في المفوضية (A/AC.96/992/Add.1)، بالإضافة التي تتضمن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة (A/AC.96/992/Add.2). ووزعت أيضا تصويبات لوثيقة الميزانية (A/AC.96/992/Corr.1 و Corr.2).

١٣ - وقد حصلت الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٥ على تأييد عام بينما أوصى عدد من الوفود بمراقبة تكاليف الدعم، واستفسر أحدهم عن الأساس المعتمد في وضع نسبة ٧٥ إلى ٢٥ المقترحة للبرنامج ولتكاليف الدعم. وكانت هناك عدة دعوات لمواصلة تعزيز الحماية وقدرات المراقبة وبخاصة لزيادة توضيح ما يتخذ من تدابير لإعادة التوطين ومراعاة تمايز الجنسين. وسألت وفود أخرى عن توزيع الوظائف، لاسيما الرتب، وتوزيع وظائف الحماية. وعلقت عدة وفود على التحدي الدائم الذي يمثله وضع الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام. وفيما يتعلق بالإنجازات المقترحة وبمؤشرات الإنجاز، كان ثمة شعور بأن هذه قد تكون في بعض الحالات أكثر استراتيجية ودقة. كما عبرت بعض الوفود عن تحفظاتها بشأن الإحصائيات التي تبين عدد المستفيدين المقترحين في نهاية عام ٢٠٠٥ (الجدول ثانيا - ٢).

١٤ - وقد أعرب أحد الوفود عن قلق بالغ بشأن الرقم الذي لا يتغير بمرور السنين والخاص بإحدى المجموعات من اللاجئين. وأصر على ضرورة أن تقوم مفوضية شؤون اللاجئين بتسجيل اللاجئين المعنيين فإن الدولة العضو المعنية لن تستطيع تأييد الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥.

١٥- ورداً على الملاحظات التي أبدتها الوفود بشأن استحداث المنصب الجديد المقترح وهو منصب مساعد المفوض السامي (للحماية)، الذي سيكون موضع دراسة أكثر استفاضة في إطار البند الفرعي من جدول الأعمال المتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، أوضحت نائبة المفوض السامي كيف سيعزز هذا المنصب قدرة المفوضية على النهوض بأعباء ولايتها. كما وصفت الأعمال وأنشطة التنسيق التي سيضطلع بها المسؤول الكبير عن الأخلاقيات الذي عين حديثاً والذي سيتعاون مع المستشار الخاص المعني بالمسائل الجنسانية الذي سيتم تعيينه.

١٦- وأكدت نائبة المفوض السامي على أنه لا ينبغي إساءة فهم نسبة تكاليف الدعم إلى تكاليف التشغيل على أنها تعني تكاليف المقر مقابل التكاليف الميدانية. وضربت أمثلة على ارتفاع تكاليف الدعم في المقر، بما في ذلك إدراج بندي الخدمة الطبية وعمليات وضع كشف المرتبات، واستحداث منصب كبير موظفي الإعلام وإنشاء وظائف جديدة في مجال إعادة التوطين. وفي الختام، أقرت بأن استعمال المفوضية للمعايير والمؤشرات في حاجة إلى تحسين.

١٧- ولفت المراقب المالي الانتباه إلى بيان منشور بشأن استحداث الوظائف وإلغائها (كان متاحاً في الجزء الخلفي من القاعة)، وهو يظهر بأن حصة المقر من مجموع الوظائف ظلت ثابتة عند نسبة ١٦ في المائة. ورداً على ما أثير من أسئلة بشأن انخفاض العدد الإجمالي للأشخاص المعنيين، أوضح أنه بينما سيحدث انخفاض طفيف في المستوى الإجمالي لأنشطة الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٠٥، مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٤، فقد سجل ارتفاع إسمي بفعل أسعار العملات والتضخم. وأكد على أن مفوضية شؤون اللاجئين تحاول تقليص تكاليف الدعم إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بالنسبة الحالية التي تتراوح بين ٢٧ و ٢٨ في المائة.

خامساً- الإدارة والشؤون المالية والرقابة والموارد البشرية

ألف- الشؤون المالية

١٨- استهل المراقب المالي الحديث عن هذا البند من جدول الأعمال بعرض الوثيقة A/AC.96/990: صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: البيانات المالية لعام ٢٠٠٣. وجذب الانتباه إلى تحليل المفوضية وتعليقاتها على أبرز التطورات المالية للعام والتي ترد في الفصل الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات. ووصف المراقب المالي جوانب مختلفة من الإدارة المالية الاستباقية، بما في ذلك استحداث وسيلة جديدة لتقييم تقلبات أسعار العملات. وكانت النتيجة أن الإيرادات الإجمالية تجاوزت النفقات في عام ٢٠٠٣ لأول مرة منذ خمس سنوات. وقال إن المفوضية ملتزمة بمواصلة الجهود لتشديد الرقابة المالية على مشاريع الشركاء المنفذين حسب ما أوصى به مجلس مراجعة الحسابات. وتوقع المراقب المالي إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد مع بدء العمل بمشروع تحديد نظم الإدارة.

باء- الرقابة

١٩- في إطار البند الفرعي ٤ باء (١) و(٢) الخاص بالرقابة، وجّه المراقب المالي الانتباه إلى المصفوفة المستوفاة المتعلقة بمتابعة تقرير مراجعي الحسابات لعام ٢٠٠٢ المتاح في القاعة. وهذه تبين أن نسبة التنفيذ تبلغ حوالي ٦٣ في المائة في هذه المرحلة. ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٨٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٤ بعد الانتهاء من اتخاذ التدابير استجابة لست توصيات أخرى.

٢٠- وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات المفوضية لعام ٢٠٠٣ (A/AC.96/991) ومرفقه الذي يستعرض بإيجاز التدابير المتخذة أو المقترحة استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/991/Add.1)، لاحظ المراقب المالي أن أهم التوصيات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال استناداً إلى المراجعة الخارجية الأفقية للحسابات لعام ٢٠٠٣ وإحصاءات اللاجئين وتسجيلهم (لمحات عامة عن المشاريع) وتطبيق اللامركزية وإعادة تطبيق المركزية في المكتب الأفريقي. وكانت حسابات عام ٢٠٠٣ موضوع رأي بات لمجلس مراجعي الحسابات، ونبه المراقب المالي إلى بعض المجالات التي بدأ فيها بالفعل تنفيذ إجراءات تصحيحية لتناول توصيات المجلس لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات المحاسبية.

٢١- وأقرت عدة وفود في مداخلتها بالتقدم المحرز في تحسين الإدارة المالية للمفوضية وبخاصة في تقديم التقارير إلى اللجنة الدائمة على نحو أكثر انتظاماً ورفع مستوى الإبلاغ المالي من قبل الشركاء المنفذين في الوقت المحدد بنسبة تبلغ نحو ٢٠ في المائة. ومع ذلك، فقد اعتُبر أن تقديم المزيد من البراهين على الالتزام بالتحسين لا يزال مطلوباً. ومن المجالات المحددة التي بينتها الوفود ما يتمثل في تعقب الأصول وإدارة الالتزامات والخصوم الآجلة، واعتماد الشركاء المنفذين، والحصول على تقارير الرصد، وزيادة دقة إحصاءات الأشخاص الذين تهم بهم المفوضية، ودرء مخاطر الفساد والغش. كما أن ثمة قلقاً بشأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتسجيل وكذلك البطء في متابعة إدارة شؤون الأمن.

٢٢- وأشار المراقب المالي، في رده، إلى الإمكانيات الحالية لتحسين إدارة الأصول الذي سيساعد في تحقيقه التنفيذ التدريجي لمشروع تحديد نظم الإدارة، وإلى تعزيز دور مجلس الاستعراض. وأحاط علماً بالتوصيات المتعلقة بنظم التسجيل وأقر بأن هذه النظم ضرورية كأساس متين لإدارة السكان. وفيما يتصل بالإبلاغ من قبل الشركاء المنفذين، قال إن المفوضية تعمل لإيجاد حلول أفضل، غير أن هذا الأمر يتطلب الاستثمار في بناء القدرات لدى المنظمات غير الحكومية المحلية. ويجري تطوير الآليات اللازمة لتعزيز عملية تقييم المخاطر وإدارتها. وقد أكدت نائبة المفوض السامي على أن لجنة الرقابة قد عززت وأن إدارة المخاطر تخضع في الوقت الحاضر لاستعراض من جانب مراجعي الحسابات الداخليين. وأعلنت اللجنة بأن المفتش العام الجديد قد باشر مهامه.

٢٣- وعرض تقرير المراجعة الداخلية للحسابات (A/AC.96/995) من قبل الموظفة المسؤولة عن قسم مراجعة حسابات المفوضية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. فأبرزت اتجاه التحسن المشجع الذي سجله التقييم العام لمراقبة حسابات المفوضية والذي تم بموجبه تقييم ٨٦ في المائة من المجالات التي خضعت للمراجعة على أنها في المستوى المتوسط أو فوق المتوسط. وفي مجالات أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، لم تتوان المفوضية عن الاستجابة وعن اتخاذ الإجراء المطلوب لتنفيذ التوصيات الناشئة عن مراجعة الحسابات. وعلق الموظف المسؤول بالقول إن وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات قد أصبحت في السنين الأخيرة تقوم على أساس نهج استباقي إلى حد أبعد مما أدى إلى وزع فرق من مراجعي الحسابات لتغطية العمليات الكبرى الجارية وهو ما مكن من تحقيق تغطية أكبر في مراجعة الحسابات ومن إسداء النصائح النابعة من الخبرة العملية للموظفين. كما امتدحت علاقة العمل الإيجابية مع الموظفين والنظرء المكلفين بمهام الرقابة الأخرى في المفوضية ومع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومع وحدة التفتيش المشتركة.

٢٤- وردا على استفسار أحد الوفود بشأن الأسباب التي تستدعي وزع مراجعي الحسابات في حالات الطوارئ، أكد كل من الموظف المسؤول عن دائرة مراجعة الحسابات والمراقب المالي على جدوى وجود مراجع حسابات في الموقع.

٢٥- وفي إطار البند الفرعي ٤-باء ٣٠، رحب الرئيس بكبير موظفي الإعلام الجديد ومدير شعبة نظم وتكنولوجيا المعلومات في المفوضية الذي عرض استراتيجية مفوضية شؤون اللاجئين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (EC/54/SC/CRP.19). وعرض المدير باقتضاب أهم مكونات خطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال لعام ٢٠٠٥ وسلط الضوء على الأنشطة وما سيركز عليه العمل في فترة التخطيط هذه.

٢٦- وقال المدير إن الشعبة الجديدة قد أنشئت من أجل إدارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بالمعلومات التي تقوم بها المفوضية على نحو أكثر فعالية. ومن النتائج الهامة لذلك القدرة على بلورة استراتيجية واحدة بعيدة المدى في مجال تكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تحسن استعمال موارد التكنولوجيا وتجعله أقرب ما يكون إلى الكمال في جميع أقسام المفوضية. وستبلغ هذه العملية نهايتها في أواخر عام ٢٠٠٤ وستنتج عنها توصيات لتأمين الترتيب الفعال للأولويات والقدرة على توفير خدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ذات طراز عالمي وإدارة فعالة لتكاليف تلك الخدمات.

٢٧- وأفاد المدير بأن مشروع تجديد نظم الإدارة، القائم على برنامج بيبلسوفت، قد تم تركيبه بنجاح في المقر الرئيسي وفي المكتب الإقليمي للمفوضية في بروكسل وسوف يجري تركيبه في المواقع الميدانية بدءاً ببعض المواقع التجريبية في نهاية عام ٢٠٠٤. وقد تم نقل جميع الأنشطة التشغيلية اليومية إلى شركة كوربو التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة وهي شريكة المفوضية المتعاقد معها. وقال إن هذا النظام، المنشأ بالاشتراك مع برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، هو مثال جيد على التعاون بين الوكالات مما يفضي إلى خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية والتخلص مما هو زائد عن الحاجة.

٢٨- كما بدأ العمل في التخطيط لنشر استعمال مكوّن برنامج بيلسوفت المتعلقين بإدارة الموارد البشرية وكشوف المرتبات في المقر الرئيسي. ومن الأولويات الأخرى رفع مستوى البنى التحتية التقنية في المكاتب الميدانية وتحسين القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك خطة التعافي من آثار الكوارث في المقر الرئيسي، وتطبيق هذا البرنامج الحاسوبي لدعم عملية تسجيل اللاجئين ضمن مشروع نموذج التسجيل الموجز.

٢٩- ورحبت الوفود بالتدابير التي شرع في تطبيقها بالفعل في المفوضية، واستفسرت عن طول الفترات الزمنية التي سيستغرقها تنفيذ تدابير أخرى تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومنها التوصيات التي وضعتها وحدة التفقيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات. وسأل وفد عما إذا كان تمويل التدابير قد أُدرج في ميزانية عام ٢٠٠٥ أو ما إذا كان سيطلب من المانحين تقديم مساهمات أخرى. وقيل إنه سيكون من المفيد أيضاً إعداد تقرير مرحلي عن "امتداد" العمل بنظام التسجيل الجديد قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

٣٠- ورحبت الوفود بإنشاء شعبة جديدة رغم أن أحدها علق بالقول إنه من المهم بالنسبة لتلك الشعبة أن تظل متمسكة بالهدف الذي أنشئت لأجله وهو تلبية احتياجات المنظمة ككل. وقيل إنه من المهم أيضاً مواصلة رصد التقدم وربط تخصيص الموارد بالأهداف والمؤشرات الاستراتيجية. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخراً بعمل مهم في هذا المجال.

جيم- الموارد البشرية

٣١- في معرض عرضها للبند المتعلق بشؤون الموارد البشرية، أقرت نائبة المفوض السامي بالحاجة إلى اعتماد أسلوب إصلاحي أكثر منهجية بكثير. فاستعراض المفوض السامي لطريقة العمل في المقر يعتمد منهجاً جريئاً لإصلاح إدارة القوة العاملة في المفوضية يتجاوز "التصليحات الطفيفة" إلى تقدير الكفاءة وحسن السلوك. وسيتم الاهتمام بصفة خاصة بتعيين موظفين جدد لضمان توظيف أشخاص من نوعية جيدة؛ كما ستعتمد استراتيجيات للمغادرة تكفل الانسيابية المهنية مع وضع برنامج لمنح الجوائز لمكافأة الموظفين ذوي الأداء الفعال وكذلك تشديد العقوبات على سوء السلوك. ويعتبر الوضوح في ما يخص فرص التطوير الوظيفي عاملاً رئيسياً في الحد من الشك بين الموظفين وفي بناء الكفاءات من خلال الخبرة العملية والتدريب. كما أن استراتيجية الموارد البشرية ستُحسّن الشفافية من أجل بناء الثقة وتعزيز المساءلة.

٣٢- وقال مدير شعبة إدارة الموارد البشرية إن المفوض السامي قد أطلق عددا من الإصلاحات على نحو يتوافق مع التوصيات التي قدمها مراجعو الحسابات الخارجيون في عام ٢٠٠٢ وبعد التشاور مع الإدارة العليا ومع مجلس ممثلي الموظفين. والغاية من تلك الإصلاحات هي تشجيع الحراك الوظيفي ومجازاة الأداء الفعال والمعاقبة على سوء السلوك وزيادة الفعالية إلى أبعد حد ممكن وترسيخ الشفافية وتقدير الخدمة في مقار العمل الشاقة حق قدرها ومراعاة التوازن بين الالتزامات المهنية والالتزامات الأسرية وزيادة التنوع الجغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٣- وعرض المدير باختصار التغييرات التي تم إحداثها خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، ومن بينها تشديد المراقبة على عدد الموظفين الممولين من موارد المساعدة المؤقتة، وتنفيذ سياسة تعاقدية جديدة، وإعادة النظر في سياسة التناوب وتحسين إدارة الموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام، واستعراض العلاوات لتقدير الموظفين العاملين في مقار العمل الشاقة حق التقدير، ونشر مدونة المفوضية لقواعد السلوك والمبادئ التوجيهية للمديرين، والاضطلاع بمهمة وضع كشوف الرواتب ومهمة توفير الخدمات الطبية على نحو شامل، وبدء العمل بالقائمة المهنية الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤، وإلغاء العمل بسياسة الأقدمية في الرتبة، وتحديث نظم المعلومات المستعملة يوميا في إدارة الموارد البشرية وفي وضع كشوف المرتبات في إطار مشروع تجديد نظم الإدارة. وأشار المدير إلى أن مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن عام ٢٠٠٣، كان قد أقر بالتقدم المحرز في تطوير السياسات وتنفيذها، ولفت الانتباه إلى الحاجة المستمرة للرصد. كما كانت وحدة التفتيش المشتركة قد انتهت إلى الاستنتاجات ذاتها في تقريرها لعام ٢٠٠٣ عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٤- وأعربت عدة وفود عن تقديرها للإصلاحات التي شرع فيها ولكنها أشارت إلى أن ثمة حاجة إلى "توحي الحذر باستمرار" من أجل بلوغ النتائج المرجوة. وما زالت الوفود قلقة بشأن النقص في عدد الموظفين ذوي الخبرة، لا سيما من موظفي الحماية في الميدان. وهذا ينطبق بخاصة على مجال الطوارئ كما في تشاد وعلى مسألة الاستجابة في حالات الطوارئ. وكان تقليص عدد الموظفين في الفترة الفاصلة بين المهام موضع ترحيب رغم أن بعض الوفود قد أعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عن طول المدة التي ظل فيها بعض الموظفين في هذا الوضع وعن استراتيجيات المفوضية على المدى البعيد بشأن هؤلاء الموظفين. وشجع أحد الوفود على زيادة الحراك الوظيفي بين المنظمات والوكالات بينما أكد آخر على ضرورة البحث عن وسائل أخرى لمكافأة ذوي الأداء العالي.

٣٥- واقترح أحد الوفود أن على المفوضية تعيين الموظفين وترقيتهم على أساس الاستحقاق والجدارة لا على أساس "نظام المحابة القائم حاليا". ويكتسي اعتماد نظام لاستعراض الأداء يتسم بالتزاهة أهمية بالغة بالنسبة للمفوضية. وفي هذا السياق، كان الإعلان الخارجي عن شغور وظيفة مدير شعبة إدارة الموارد البشرية موضع تقدير. كما رحبت الوفود باستحداث الوظيفة الجديدة التي تعنى باللاجئين من النساء والأطفال، وأعربت عن رغبتها في معرفة متى سيتم شغلها.

٣٦- وأعرب أحد الوفود عن استحيائه لإعادة إصدار مدونة قواعد السلوك مع صدور نشرة الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وعبرت عن رغبتها في الحصول على معلومات مستوفاة عن حالة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في نيبال.

٣٧- واستزاد وفد آخر معلومات بشأن اضطلاع المفوضية بمهمة وضع كشوف الرواتب كلها وبالمسؤولية عن دائرة الخدمات الطبية.

٣٨- وفي إجابته على تعليقات الوفود، وافق مدير شعبة إدارة الموارد البشرية على أنه يتعين على المفوضية إعادة النظر في طريقة نشرها للموظفين من غير فرق الإغائة "الارتجالية"، وعلى أنه ينبغي التفكير في استبدال الموظفين الحاليين بموظفين آخرين مؤهلين أكثر للعمل في حالات الطوارئ عند الضرورة. وفيما يتعلق بالموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام، لاحظ المدير أن أغلبهم يظلون على هذا الوضع لفترة لا تتجاوز بضعة شهور ولكنه يدرك أن هذا ليس مع ذلك وضعاً مرضياً للموظفين المعنيين وبأنه على المفوضية معالجة هذا الأمر بشكل أكثر منهجية بكثير.

٣٩- وفي معرض تناوله لما أثير عن ضرورة أن يكون نظام الترقية قائماً على الاستحقاق والجدارة واعتماد نظام لاستعراض الأداء يتسم بالزاهة، شدد المدير على أن هذه المسائل جرى تناولها في المبادئ التوجيهية للمجلس المعني بالتعيينات والإعلانات عن الوظائف الشاغرة والترقيات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ولكن تظل هناك مشكلة تتعلق بمكافأة الأداء بالترقية وهي تتمثل في أنه، رغم إبطال العمل بسياسة الأقدمية في الرتبة، فإن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن يتوفر عدد معتبر من المناصب لمن يستحقونها.

٤٠- وأعرب المدير عن سروره بالإبلاغ عن أن نحو ٥٠ من موظفي المفوضية مُنتدبون أو معارون لدى وكالات أو منظمات أخرى ولكنه أقر بأن المنظمة، بالمقابل، لم تُحسن بذات المستوى قبول موظفين لديها، وهو أمر قابل للتحسين.

٤١- وفيما يتصل بادعاءات ممارسة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في نيبال، أبلغ المدير أن المفوض السامي أصدر في ٢ أيلول/سبتمبر رسالة إلى جميع الموظفين يخبرهم فيها بأن موظفي المفوضية لم يقوموا بأي عمل مشين وأن الدعاوى ضد ثلاثة موظفين قد أسقطت.

٤٢- وشرح المدير أسباب اضطلاع المفوضية بمسؤولية كشف الرواتب الذي كان بناء على قرار مكتب الأمم المتحدة في جنيف لا على قرار المفوضية، وهو يرتبط ببدء العمل بمشروع تحديد نظم الإدارة. وقد تم الاضطلاع بإدارة دائرة الخدمات الطبية بغية تعزيز الدعم للموظفين الميدانيين ولكنها ستواصل التنسيق والتعاون مع دائرة الخدمات الطبية المشتركة في نيويورك.

٤٣- كما بينت نائبة المفوض السامي التزام المفوضية بزيادة وظائف الحماية من أجل دعم "المهمة الفريدة" التي تضطلع بها المفوضية. وأكدت على رغبة المفوضية في الاعتراف بالاستحقاق من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تقديم خدمة أفضل للاجئين وتحسين قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

دال - الإدارة

٤٤- عرضت نائبة المفوض السامي تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (EC/54/SC/CRP.21). وأثنت على جهود المفتش سوميهيرو كوياما وفريقه في إعداد التقرير الذي أرسل إلى المفوضية في ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٤ ثم وزع لاحقاً على أعضاء اللجنة التنفيذية ومراقبي اللجنة الدائمة. وأفادت بأن اللجنة التنفيذية ستقدم التوصيات في شكل اقتراحات خلال دورة الاجتماعات لعام ٢٠٠٥ وبأن نقاشاً شاملاً للتقارير سينتهي قبل انعقاد الجلسة العامة السادسة والخمسين للجنة التنفيذية. وستقدم إجابة المفوضية الرسمية على التوصيات خلال فترة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

٤٥- وأبدت نائبة المفوض السامي بعض التعليقات على ثلاث توصيات رئيسية جاءت في التقرير. ففيما يتعلق بالتوصية ١ باستحداث منصب نائب للمفوض السامي، قالت إن المفوضية تقترح عوض ذلك إنشاء منصب مفوض سام مساعد للحماية للتركيز على الترويج للحماية والحلول الدائمة لدى الدول. ولدى المفوض السامي تحفظات قوية على إنشاء منصب نائب ثان للمفوض السامي لأنه قد يحدث إرباكاً إدارياً ويحدث خلطاً في المسألة التنفيذية ويتسبب في انعدام التوازن المؤسسي. وقد "قايس" المفوضية تلك البنية التنظيمية مع ما يوجد في هيئات الأمم المتحدة الأخرى فألحت في توصيتها على ألا تسير في هذا الاتجاه.

٤٦- وفيما يتعلق بالتوصية ٣ بأن تعتمد المفوضية ميزانية لفترة سنتين، رأت نائبة المفوض السامي أن هذه مسألة تستحق النظر فيها بشكل أشمل، وبخاصة لضمان عدم تأثيرها سلباً على مرونة المفوضية وقدرتها على تخصيص الموارد تخصيصاً فعالاً.

٤٧- وأخيراً، فيما يتعلق بالتوصية ١٠ بتعيين مفتش عام مستقل، أفادت نائبة المفوض السامي بأن المفوضية ما زالت تعتقد بأن مدة الخدمة الطويلة في المفوضية والاستقلالية هما أمران غير متنافرين، وتعتبر المعرفة الواسعة بثقافة المنظمة ذكراً لا يستهان به. فالمفتش العام المعين حديثاً لدى المفوضية قد خدم المفوضية مدة ٢٥ عاماً ونيف. وهو عليم بشؤون المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة ولكن له من المناقب الشخصية أيضاً ما سيجعله يحافظ على الموضوعية والاستقلالية المطلوبتين.

٤٨- ولبي المفتش كوياما من وحدة التفتيش المشتركة دعوة الرئيس فقدم بعض الملاحظات التمهيدية الإضافية الموجزة وأكد، من بين جملة أمور أخرى، على أن وحدة التفتيش المشتركة ترغب في المساهمة في عملية الإصلاح الجارية في المفوضية وتعتبر الوقت ملائماً لاتباع استراتيجيات طويلة المدى بعد أن تم منذ وقت قريب إلغاء الأجل الزمني الذي كان مفروضاً على ولاية المفوضية. وقد وضعت وحدة التفتيش المشتركة هذا نصب عينها لما قدمت توصياتها الخمس عشرة، ومنها ثلاث توصيات موجهة إلى اللجنة التنفيذية تحديداً.

٤٩- وكانت الوفود توافقة إلى الاستماع إلى إجابة المفوضية الكاملة على التوصيات التي تقدمت بها وحدة التفتيش المشتركة على الرغم من أن عدة وفود أفصحت عن آرائها الأولية بشأن التوصيات مركزة بخاصة على التوصيات الثلاث الموجهة إلى اللجنة التنفيذية. ففيما أعربت عدة وفود عن تحفظات بشأن مراجعة النظام الأساسي بهدف استحداث منصب نائب ثان للمفوض السامي رأت وفود أخرى أن الاقتراح يستحق المزيد من البحث. وأشار وفد من الوفود إلى أن تكاليف استحداث منصب نائب ثان للمفوض السامي ستحمل على الميزانية العادية للأمم المتحدة التي هي عاجزة بالفعل عن تغطية قدر كبير من نفقات المفوضية الإدارية. وأيد عدد من الوفود اقتراح المفوض السامي إنشاء منصب مساعد للمفوض السامي ولكن أغلب الوفود آثرت الحصول على مزيد من المعلومات أو انتظار ما ستمخض عنه عملية المراجعة الخاصة بالمقرر قبل الالتزام بإنشاء أي منصب جديد رفيع المستوى. واهتم أحد الوفود بمعرفة المزيد عن ارتباط دور نائب المفوض السامي بدور المفوض السامي، فيما فضل وفد آخر أن يكون أي تغيير غير ذي أثر على الكلفة وأن يشكل جزءاً من حزمة شاملة من التدابير من بينها رفع مستوى دور إعادة التوطين.

٥٠- وبالنسبة لتوصية وحدة التفتيش المشتركة باعتماد دورة ميزانية على فترات سنتين، رأت معظم الوفود أن هذا الأمر يتطلب المزيد من البحث في غضون العام القادم وتحليل الحجج المؤيدة والحجج المعارضة تحليلًا تامًا والتفكير فيما إذا كانت دورة فترة السنتين ستساهم في تأمين تمويل كامل للميزانية، بما في ذلك نصيب أكبر من ميزانية الأمم المتحدة العادية. وقد تكون ثمة بعض المزايا في التحول إلى دورة ميزانية فترة السنتين ولكن ينبغي الحرص على ألا ينعكس ذلك سلباً على مرونة المفوضية، والتفكير فيما إذا كان ذلك سيزيد عدد برامج المفوضية التكميلية ويثقل مددها. وأفادت عدة وفود بأنها ستواصل تمويل المفوضية على أساس سنوي حتى وإن تحولت المنظمة إلى دورة فترة السنتين. ورأى وفد أن منهج المفوض السامي الذي يجمع بين دورة ميزانية سنوية وأخرى لفترة السنتين هو منهج يتسم بالحكمة والمسؤولية.

٥١- ووافقت وفود عديدة على توصية وحدة التفتيش المشتركة بشأن استقلالية المفتش العام معتبرة أن عملية اختيار من يشغل هذا المنصب ينبغي أن تتسم بالشفافية والانفتاح. كما أقرت الوفود بضرورة أن تكون للمفتش العام، أياً كان، معرفة واسعة بشؤون المنظمة. وقد فوجئت عدة وفود بتعيين مفتش عام جديد بعيد صدور تقرير

وحدة التفتيش المشتركة ولكنها اعترفت بالحاجة إلى شغل هذا المنصب دون تأخير. واتفق عدد من الوفود مع توصية وحدة التفتيش المشتركة بأنه ينبغي تقديم أي تقرير إلى اللجنة التنفيذية إذا طلب المفتش العام ذلك. وأعرب وفد آخر عن تأييده لدعوة وحدة التفتيش المشتركة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن دور كل من المفتش العام ومكتب خدمات الرقابة الداخلية خاصة في الحالات التي تمس فيها الادعاءات موظفين كباراً.

٥٢- وأعرب وفد من الوفود عن اعتقاده بأن المفوضية في حاجة إلى إنشاء كادر مهني من موظفي التحقيق والتفتيش، وأيد توصية وحدة التفتيش المشتركة بوقف العمل بسياسة التناوب على الأقل بالنسبة لبعض هؤلاء الموظفين وبجلب خبراء إضافيين إلى المفوضية لهذا الغرض. ورأى وفد آخر أن تلك التعيينات ينبغي أن تكون محدودة الأجل.

٥٣- وعلقت بعض الوفود على توصيات أخرى لوحدة التفتيش المشتركة. وتساءل أحد الوفود عن الفائدة من تحويل مهام تخطيط وتنسيق البرامج إلى قسم الميزانية، بينما رأى وفد آخر أن تلك المهام ينبغي أن يعهد بها إلى شعبة الدعم التنفيذي. وتساءل ذلك الوفد أيضاً عن محاولات ربط مجموع حالات اللاجئين بحجم المكتب القطري وعدد العاملين فيه، ورأى أنه ينبغي للمفوضية ألا تكتفي بربط خطط العمليات القطرية بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة؛ بل ينبغي لها، وهو أمر أهم، أن تربطها بعملية النداءات الموحدة. وأعرب وفد من الوفود عن تأييده للتوصية التي مفادها أنه ينبغي للمفوض السامي أن يعرض على اللجنة التنفيذية إطاراً استراتيجياً بعيد المدى من أجل دراسته.

٥٤- ودعا أحد الوفود المفوضية لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة لضمان تفادي التأخير بلا مبرر في عملية تسجيل اللاجئين أو إعادة تسجيلهم. ورأى وفد آخر أن وحدة التفتيش المشتركة قد تستند في استنتاجاتها إلى قاعدة ضيقة جداً من البلدان المضيفة، وشدد على أهمية اعتبار التسجيل مرتبطاً بولاية الحماية الرئيسية عوض أن يكون مجرد مسألة مساعدة.

٥٥- واعتراض وفد على التوصية التي طلبت من المفوض السامي إبراز المساهمة الممكنة للاجئين بوصفهم "أطرافاً مشاركة في تنمية البلد المضيف" حيث إنه ليس صحيحاً بالضرورة الحديث عن اللاجئين بوصفهم "أطرافاً مشاركة في التنمية" حتى في المجتمعات المضيفة التي استفادت من وجودهم. ورأى وفد آخر أنه ينبغي للمفوضية أن تغتنم فرص إعادة التوطين المتاحة على أفضل نحو ممكن وأن تستخلص العبر من التجارب السابقة لتوسيع نطاق إعادة التوطين كي يشمل البلدان النامية.

٥٦- وأعربت عدة وفود عن تأييدها لوضع استراتيجية شاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وتم الإعراب عن قلق شديد بشأن مضمون موقع المفوضية على شبكة الإنترنت. ورداً على ذلك، قال مدير العلاقات

الخارجية إن الأخطاء تُصحح في أسرع وقت. وقد أدرجت المفوضية مجموعة من المعلومات ومصادر المعلومات على الموقع لمساعدة صناع القرار، بما في ذلك على الصعيد الوطني، في البت في أوضاع اللاجئين وذلك كجزء من واجبها في الإشراف على تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. وقال إنه مستعد مع ذلك لأن يناقش مع الوفود أية مسائل محددة تخص هذا الجانب الإعلامي. وعبرت بعض الوفود عن تأييدها للمنهج الذي يعتمد عليه المفوض السامي مع أن أحد هذه الوفود أشار إلى أن بعض المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت ربما تتجاوز حدود ولاية المفوضية. وأفاد المدير بأن المفوضية ستحدد الموقع باللغة الفرنسية في عام ٢٠٠٥ ولكنها لا تملك موارد تمكنها من إنشاء مواقع بلغات أخرى من لغات الأمم المتحدة. بيد أنه توجد مواقع محلية للمفوضية باللغتين الإسبانية والعربية.

سادسا - الحماية/سياسة البرنامج

٥٧- عرض رئيس دائرة الطوارئ والأمن، في حضور مساعد المفوض السامي، معلومات مستوفاة عن إدارة سلامة وأمن الموظفين (EC/54/SC/CRP.20). وقال إن المفوضية تبتدع التدابير للوفاء بالتزاماتها والقيام بمسؤولياتها في ضمان سلامة الموظفين بصورة فعالة. وقد أجرت لجنة التوجيه برئاسة مساعد المفوض السامي استعراضاً شاملاً أفضى إلى صياغة نحو ٨٠ توصية. وهذه التوصيات ما تزال قيد نظر المفوض السامي.

٥٨- ورأى رئيس دائرة الطوارئ والأمن أن إجراء تغييرات في السياسة سيمكن مفوضية شؤون اللاجئين من إدماج اعتبارات الأمن إدماجاً تاماً في التصريف العادي للعمليات، بما في ذلك من خلال إعادة هيكلة دائرة الطوارئ والأمن، وتدريب الموظفين على مفاهيم إدارة الشؤون الأمنية، والتشديد على مستويات المساءلة، وتحسين تصريف العمليات من منظور إدارة المخاطر وتخفيفها، وضمان القيام بدور المفوضية ضمن النطاق الأوسع للإدارة العامة للأمن في الأمم المتحدة. والغرض من إدخال الإصلاحات في المفوضية هو تكملة جهود الأمين العام من أجل تحسين الهيكل الشامل لإدارة الأمن في الأمم المتحدة.

٥٩- وستتطلب الإصلاحات التي عرضها رئيس دائرة الطوارئ والأمن المزيد من الموارد، مع وجود متطلبات أولية هامة. غير أن جزءاً كبيراً من عملية إعادة الهيكلة سيستخدم الموارد المتاحة حالياً، ومن شأن تعزيز قدرة أكثر إقليمية أن يزيد من الطلب على الموارد على المديين المتوسط والبعيد. وسيتعلق الجهود الوحيد الأكثر كلفة بالقدرة على الاستجابة في مجال الاتصالات.

٦٠- وقال رئيس دائرة الطوارئ والأمن إن المفوضية تطلب من أعضاء اللجنة التنفيذية أن يمدوها بالدعم وبالإمكانات كي تحيل هذه التغييرات التي تمس السياسة إلى واقع ملموس. كما قال إن المفوضية ترغب في تكرار

السنداء الموجه إلى جميع الدول، ولا سيما الدول التي يوجد فيها اللاجئين والموظفون في بيئات شاقة وشديدة الخطورة، بأن تتخذ تدابير أقوى في مجال الأمن والحماية على المستوى الوطني وذلك بمشاركة نشيطة من المفوضية.

٦١- وأكد عدد من الوفود على أنهم يضعون أمن الموظفين في المقام الأول مقرين بأن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية يعملون في بيئة ما فتئ الأمن يتضاءل فيها ومرحبن بالمبادرات التي اتخذها المفوضية على مدى الشهور الماضية. وبينما عبرت الوفود عن خيبة أملها إزاء عدم توفر تقرير لجنة التوجيه لمساعد في هذا النقاش، فقد أعربت عن تأييدها للتشديد الواسع النطاق على إيلاء اعتبار أكبر للمسؤولية الفردية والإدارية، وعلى تحسين التدريب على جميع الأصعدة، والتنسيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وغيره من الوكالات الشريكة، وعلى توفير أموال إضافية لتمويل التدريب وإجراءات تقليص المخاطر.

٦٢- ومع ذلك، أثارت الوفود عددا من الأسئلة من بينها كيفية التوفيق بين المنهج اللامركزي الذي تتبعه المفوضية وهيكل إدارة الأمن الأكثر توحيدا المطلوب من الأمين العام إنجازه، وما الذي تقوم به المفوضية من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالأمن والصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأبدت عدة وفود قلقها من كون تقرير مراجعة الحسابات الداخلية قد أشار إلى ثغرات في خطط الأمن القطرية التي تعتمد عليها المفوضية. وتسأل أحد الوفود عن الخطوات الفورية التي يتم اتخاذها لضمان سلامة العاملين في المفوضية وكذلك سلامة شركاء المفوضية. وأعربت عدة وفود عن رغبتها في سماع المزيد عن تحسين التدابير الأمنية في المقر وعن التكاليف التي ستنتج عن ذلك. وفي هذا الشأن، أعلن وفد البلد المضيف أنه قد وضعت خطة لتعزيز الأمن في المقر وأن البلد المضيف سيتحمل تكاليفها.

٦٣- وقد أعرب عن قلق إزاء نية مفوضية شؤون اللاجئين إنشاء نظام معلوماتي خاص بالأمن بينما يقوم مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن بالشيء ذاته. وشددت عدة وفود على أهمية الشراكة والتنسيق مُقرّة مع ذلك بضرورة وجود نظام لا مركزي يتيح اتخاذ القرارات السليمة في الميدان. كما طلب المزيد من المعلومات عن الروابط بين التغييرات المقترحة بالنسبة لأمن الموظفين وأمن مخيمات اللاجئين وما إذا كان ضباط الأمن في الميدان سيستطيعون الاضطلاع بالمهمتين معا. وطلب أحد الوفود أن يؤخذ "الجانب الجنساني" في الحسبان لدى تناول مسألتي أمن العاملين والتدريب. وطلبت عدة وفود توضيحا بشأن مقدار تكاليف تنفيذ التدابير الأمنية وكيفية تمويلها.

٦٤- وأكد وفدان على دور الدول المضيغة في ضمان سلامة العاملين في مجال الإغاثة بغية تلبية احتياجات اللاجئين في مجال الحماية والمساعدة ووجهها دعوة للدول التي لم تصدّق بعد على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤ لكي تفعل ذلك.

٦٥- وطمان رئيس دائرة الطوارئ والأمن الوفود بقوله إن مفوضية شؤون اللاجئين ستعمل في إطار التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة ولكنها ستسعى مع ذلك إلى ضمان الدعم الفعلي على الصعيد الميداني. وبالإضافة إلى احتياجات التمويل المقدرة المعروضة في ميزانية البرنامج السنوية لعام ٢٠٠٥، يجري تحديد متطلبات أخرى تتعلق بالاحتياجات المبينة في تقرير لجنة التوجيه وكذلك تدابير تحسين الأمن في المقر. ويحتل التدريب مكان الصدارة بين الأولويات ولكن استراتيجية التدريب لم تحدّد بعد بشكل نهائي وستتطلب بذل جهود على مدى عدة سنوات وتكلف مبلغ ١ مليون دولار إضافي على مدى ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بالجانب الجنساني، قال رئيس دائرة الطوارئ والأمن إن تقرير مساعد المفوض السامي إلى المفوض السامي يأخذ في الحسبان الحاجة إلى تقديم المزيد من المعلومات للنساء والحاجة إلى توفير التدريب الجيد على أساس مراعاة نوع الجنس.

٦٦- وشكر مساعد المفوض السامي البلد المضيف على جهوده في تعزيز الأمن في المقر. وأعرب عن تقديره للهدف التي تبديها بعض الوفود وهي تنتظر تقرير لجنة التوجيه الذي سيطلع عليه أعضاء اللجنة التنفيذية حالما تتم الموافقة عليه. كما نبّه إلى ضرورة التحلي بالحكمة، فالتدابير التي ينوي اتخاذها ستنفذ على مدى ثلاث سنوات في المرحلة الأولى.

سابعاً - التنسيق

٦٧- في سياق عرضه للمعلومات المستوفاة عن مسائل التنسيق (EC/54/SC/INF.1)، أبرز مدير شعبة العلاقات الخارجية بعضاً من النقاط الرئيسية الواردة في الوثيقة. فشدد على التزام المفوضية المتواصل تجاه محافل مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتجاه اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، وعلى دعمها لريادة منسق الطوارئ والإغاثة في جعل المنهج التعاوني بشأن الأشخاص المشردين داخلياً محور تركيز جديداً. وأضاف قائلاً إن المفوضية شاركت في العام الماضي في عدد من المهام المشتركة بين الوكالات في إطار عمليات هامة مثل دارفور وليبيريا وهايتي وإكوادور وفي شمال القوقاز. وفي إطار التنسيق المستمر والشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة، تحدث المدير عن أنشطة المفوضية خلال العام الماضي ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة مبادرة المفوضية إلى المشاركة في رئاسة فريق عامل ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بغية بلورة مبادئ توجيهية لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين والفرق القطرية في وضع حلول دائمة لصالح مختلف المجموعات المستهدفة.

٦٨- وواصل المدير حديثه ليشرح بعضاً من أنشطة التعاون الثنائية الرئيسية التي قامت بها المفوضية في الشهور الأخيرة مؤكداً بشكل خاص على الشراكة الحالية مع برنامج الأغذية العالمي. كما ذكر عدداً من جهود التعاون المبذولة مؤخراً بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها.

٦٩- واختتم المدير عرضه بإشارات محددة إلى عمل الوكالة مع منظمات غير حكومية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع المفوضية وذلك، في أغلب الأحيان، في الأوضاع الميدانية بصفتها شريكة تنفيذية أو تشغيلية. وتم التنويه خاصة "بالدليل العملي إلى تطبيق المعايير والمؤشرات في عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" وبإمكانياته كأداة لتعزيز تقييم الاحتياجات ضمن عملية التخطيط بكاملها مع الشركاء التنفيذيين.

٧٠- ثم قدم الرئيس السيدة كاثلين كرافيرو، نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، التي دعيت للمشاركة كمتحدثة في اجتماع اللجنة الدائمة بغية إلقاء نظرة عامة على أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتعاونه مع المفوضية، لا سيما بالنظر إلى قبول المفوضية، مؤخراً بصفتها الشريك العاشر في رعاية البرنامج المشترك.

٧١- وركز عرض السيدة كرافيرو أمام اللجنة على ثلاثة عناصر محورية. فبعد أن تطرقت لوضع وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز كما هو حالياً، انتقلت للحديث عن دور برنامج الأمم المتحدة المشترك بصفته وكالة للدعوة والتنسيق. ثم تناولت في النهاية علاقة الشراكة بين البرنامج المشترك والمفوضية. وفي هذا الصدد، رحبت بكون المفوضية الشريك العاشر في رعاية البرنامج وشددت على أن هذه الشراكة ليست حديثة العهد. فمفوضية شؤون اللاجئين ظلت ردحاً من الزمن رائدة فيما يتعلق بالإيدز في ظروف اللاجئين. وهذه المرحلة الجديدة من الشراكة لن تفيد فقط في فتح آفاق جديدة للتعاون بل إنها تتطلب أيضاً التزاماً من قبل المفوضية بالقيام بالمسؤوليات العديدة المنبثقة عن دور الشريك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك من قبيل المشاركة كعضو في لجنة المنظمات الشريكة في الرعاية والانخراط تماماً في وضع الميزانية الموحدة وخطة العمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما ينتظر من المفوضية أن تقود أسرة برنامج الأمم المتحدة المشترك ومنظومة الأمم المتحدة ككل في التوصل إلى "فهم أفضل وتكثيف للعمل بخصوص القضايا المتعلقة بالإيدز وبالسكان اللاجئين".

٧٢- وتحدثت عدة وفود لتشكر نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز على كلمتها التي تضمنت معلومات مفيدة وعلى التزامها بالتعاون مع المفوضية. كما نوه أحد الوفود بالتعاون الوثيق الذي كان قائماً بين برنامج الأمم المتحدة المشترك والمفوضية قبل أن تصبح المفوضية شريكة في رعايته. وأكد وفد آخر على حاجة المفوضية إلى إدماج توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك في آليات إدارتها.

٧٣- ورحبت الوفود بالطابع الشامل الذي تتسم به الوثيقة المقدمة إلى اللجنة الدائمة، مع أن أحد الوفود لاحظ أنه ما تزال هناك أسئلة تتعلق بتنسيق عمل المفوضية في الميدان. وفضلاً عن ذلك، أبرزت الحاجة إلى تحسين التعاون مع الشركاء التنفيذيين والتشغيليين، مع التركيز على أهمية الشفافية. وأثيرت كذلك مسألة تقييم الاحتياجات المشتركة والتخطيط المتكامل في معرض الحديث عن تعاون المفوضية مع شركائها.

٧٤- وأشير إلى تعاون المفوضية المعزز مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومع اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومع إدارة عمليات حفظ السلام كأمثلة إيجابية عن تنسيق أفضل ضمن منظومة الأمم المتحدة. كما أُشير إلى الدعم الذي تقدمه المفوضية، من خلال إغارة الموظفين، للشعبة المعنية بحالات التشرد الداخلي التي أنشئت مؤخرا ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإلى دعمها للنهج التعاوني في ما يتعلق بالمشردين داخليا. كما اعتُبرت ضرورة العمل ضمن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بدمج هياكل البعثات مسألة في غاية الأهمية. واستحسن أحد الوفود العمل بصورة وثيقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع منسقي الشؤون الإنسانية المعنيين بعملية النداءات الموحدة، بما في ذلك تقييم الاحتياجات. وتم التشديد على ضرورة مواصلة العمل مع حركة منظمات الصليب الأحمر، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالأخص في المسائل المتعلقة بتحديد الحلول للمحاربين السابقين. وتحدثت إحدى وكالات الأمم المتحدة (وهي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموئل) فلفتت انتباه اللجنة الدائمة إلى زيادة التعاون بين المفوضية والموئل نتيجة لمذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها مؤخرا بين الوكالتين.

ثامنا - أية مسائل أخرى

٧٥- ذكر الرئيس اللجنة ببعض الترتيبات العملية لعقد الدورة المقبلة للجنة التنفيذية في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول ٢٠٠٤، بما في ذلك تغيير ترتيبات المقاعد كي تتماشى مع الترتيبات المعتمدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقديم معلومات عن الجلسة الإعلامية الخاصة لأعضاء اللجنة التنفيذية بشأن أعمال اجتماع المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٣ قبل انعقاد دورة اللجنة التنفيذية وذلك يوم الخميس ٣٠ أيلول/سبتمبر من الساعة ١١/٣٠ إلى الساعة ١٤/٣٠ في القاعة ١٧ في قصر الأمم.

٧٦- ولاحظت نائبة المفوض السامي أن هذا كان آخر اجتماع موضوعي تعقده اللجنة الدائمة ويستضيفه الرئيس، وشكرته على رئاسته الممتازة وعلى دعمه القوي للحفاظ على سلامة الموظفين بصفته سفيرا للبلد المضيف.

٧٧- وبعد استنفاد جميع المسائل المطروحة للنقاش، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

مرفق

قائمة بنقاط إجراءات المتابعة

- البحث عن حلول لضمان حصول الأعضاء على الوقت الكافي لدراسة الوثيقة المتعلقة بالحسابات السنوية الخاصة بصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قبل انعقاد الاجتماع السنوي للجنة الدائمة في أيلول/سبتمبر.
- أدرجت نقاط أخرى تستوجب المتابعة في مشاريع المقررات المعدة لاعتمادها من قبل اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والخمسين.

— — — — —